



خلال مأدبة غداء، أقامها المري في ديوانه بحضور 14 عضواً من مجلس ديسمبر 2012

نواب المبطل: الديمقراطية لا تتجزأ.. ولن نسمح بالعبث بأمن الوطن واستقراره



أجواء ودية في اجتماع المري



المري متحدثاً لوسائل الإعلام عقب الاجتماع في حضور الراشد



الأعضاء الحضور في ديوان المري

■ نحترم القضاء والنزاهة والأسرة الحاكمة التي كفتنا شر بعضنا في كل مازق تمر به البلاد

■ اجتماعاتنا ليست احتكاراً للعمل السياسي وعملنا لا يمنع وجود ميثاق وطني مع مرشحين جدد

كتب مصطفى كامل:

قال عضو مجلس ديسمبر 2012 المبطل ناصر المري إنه لا يخفى على الجميع أننا في عرس ديمقراطي جديد ومجلسنا ابطل في أوج عطائه، إلا أننا نحترم حكم القضاء النزيه، والديمقراطية لا تتجزأ والقضاء ركن نزيه فيها سواء كان الحكم ضدياً أو لصالحنا، مضيفاً: ونحترم الأسرة المباركة الحاكمة التي كفتنا شر بعضنا البعض في كل مازق تمر به البلاد. وأضاف بعد مأدبة غداء أقامها في ديوانه لأعضاء المجلس المبطل بمنطقة المنقف أن: ما نتج عن اجتماع الأسس هو تأكيد لنهج المجلس المبطل «2» واستمرار العمل على الوحدة الوطنية ولن نحدد عنها وسنقدم المصلحة العامة على الخاصة ولن نسمح لمن يريد العبث بالوطن وإمائه واستقراره ووحدته بأن يلقى منتقسا.

وفي إجابته على سؤال هل هذه الاجتماعات نواة لكتلة سياسية في البرلمان المقبل، قال المري:

ويكسر مجاديقهم، مؤكداً: ونحن كأعضاء في ذلك المجلس لسنا أفضل من بقية المواطنين فترشحوا إن كان لديكم الوقت والمقدرة وللنعطي للكويت أفضل ما لديها من طاقات وشباب رجال ونساء.

ودعا المري الناخبين لوضع الكويت ومصليحتها وإحيائها المقبلة وامر ولي الأمر امامه في صندوق الاقتراع، منوها: نحن اصلنا وقبيلتنا ومذهبنا الكويت ولن نسمح لاحد تفريقنا الى انتماءات.

وثوّه المري بالقول: لا ننسى الخطر الخارجي الذي يحيط بالبلد وهدفنا يجب ان يكون ترسيخ الوحدة الوطنية والديمقراطية والالتفاف حول راية واحدة تحت قيادة سمو الأمير، مشيراً أنهم: في المجلس انجزنا مالم تنجزه مجالس أخرى ولنا الشرف اننا اخذنا مبدأ للتعاون وأقرار التشريعات بمحمل الجديدة ونرجو رضا الله ووطننا وقائد مسيرتنا سمو الأمير على ما قدمناه. وعبر المري عن شكره لخالوة الزملاء

الحضور

- 1 - علي الراشد
- 2 - ناصر المري
- 3 - فيصل الكندري
- 4 - مبارك العرف
- 5 - ناصر الشمري
- 6 - حمد الهرشاني
- 7 - طاهر الفيكاوي
- 8 - عبدالحميد دشتي
- 9 - مبارك النجادة
- 10 - عبدالله المعيوف
- 11 - بدر البذالي
- 12 - خالد الشطي
- 13 - مشاري الحسيني
- 14 - يعقوب الصانع

■ النجادة: نحن الآن

نصنع المستقبل

والشعب هو الرقم

الصعب لتصحيح كل

معادلة خاطئة

في الوطن

■ الفيلكاوي:

مجلسنا ألقى

الطائفية والعنصرية

والقبلية التي قسمت

المجتمع والكل

يشهد بإنجازاته

■ الترشح خيار

ديمقراطي وندعو

الكويتيين للمشاركة

«بعيداً عن

الإرهاب وتكسير

المجاديف»

■ حققنا مالم تنجزه

مجالس أخرى ولنا

شرف الأخذ بمبدأ

التعاون وإقرار

التشريعات بمحمل

الجديدة

قدمه أحد الطاعنين لتفسير عدم دستورية اللجنة الوطنية للانتخابات

«الدستورية» تحدد جلسة 26 الجاري للنظر في طلب تفسير حكمها الأخير

رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وقضى الحكم بذلك بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة. وحكمت «الدستورية» بإبطال عملية الانتخاب التي تمت في 2012/12/1 برمتها في الدوائر الانتخابية الخمس وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها مع ما يترتب على ذلك من آثار إحصاء إعادة الانتخاب مجدداً كان هذا المرسوم بقانون لم يكن وذلك على النحو المبين بالأسباب.

الدبوس: إبطال المجلسين وقبول الأحكام الدستورية مؤشرات إيجابية على الديمقراطية الحقيقية

الصحیح على الرغم من تباين الآراء واختلاف الرؤى بما يعكس الوضع الديمقراطي الصحيح ويعزز صفة الشفافية في الأداء. وأكد بأن كل مواطن كويتي يشعر بكثير من الفخر والإعتزاز لما وصلت إليه الحياة الديمقراطية السياسية في دولة الكويت من مستويات عالية كان آخر دلائلها الاحتكام إلى القضاء والقبول بقراراته، مشدداً على أن ذلك يدل بشكل واضح على الوعي السياسي الكبير الذي بات المواطن الكويتي يتمتع به من خلال التطبيقات الديمقراطية التي تعتبر اختبارات حقيقية «نجحنا فيها لترسيخ مفاهيم كنا نقول بها على المستوى النظري، وتحولت بحكم الوعي الحقيقي والمواطنة السليمة إلى أداء عملي واضح المعالم».

حددت المحكمة الدستورية جلسة الـ26 من شهر يونيو الجاري للنظر في طلب تلقته لتفسير حكمها رقم 15 لسنة 2013 الخاص بالطعون الانتخابية لمجلس الأمة «ديسمبر 2012»، المبطّل.

وجاء في الطعن المقدم إلى «الدستورية» من أحد الطاعنين بطلب تفسير حكمها الذي قضى بإبطال مجلس الأمة «ديسمبر 2012» وعدم دستورية اللجنة الوطنية للانتخابات وذلك وفقاً للمادة 125 من قانون المرافعات. وكانت «الدستورية» حكمت في جلسة الـ16 من يونيو الجاري في الطعن الخاص بانتخابات مجلس الأمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه مع الحكم بعدم دستورية المرسوم بقانون

قال عضو مجلس الأمة السابق عصام الدبوس إن ما جرى بخصوص إبطال مجلسين من مجالس الأمة بحكم المحكمة الدستورية مطالباً الحكومة بالتأني والحرص والدراسة العميقة لكل القوانين المتعلقة بالانتخابات القادمة ومدى توافقها مع الدستور. مؤكداً بأن هذا يمكن ويجب أن يتحقق من خلال هيئة الفتوى والتشريع والتي وجدت بالأصل من أجل هذا الغرض. وأضاف الدبوس بأن ما حدث لا يعني على الإطلاق حدوث خطأ في سير العملية الديمقراطية بل على العكس من ذلك، مؤكداً أن الاحتكام إلى الدستور ممثلاً بالحكمة الدستورية وقبول أحكامها يعبر عن المؤشرات الصحية والإيجابية العميقة الحقيقية والتي تثبت بأن الديمقراطية تسير على المسار



جانب من الحضور



الزلزلة في الاجتماع التشاوري

وطالب الكاظمي الحضور بعدم التقاعس والمشاركة بفعالية في الانتخابات القادمة لأن الكويت تستحق رجلًا مخلصين هدفهم الإصلاح والدفع بالتنمية وتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين. وبعد ذلك تحدث الدكتور يوسف الزلزلة ورحب بالحضور وأبدى سعادته لتواجده بينهم وإفاد أن هذا الاجتماع جاء بناء على طلب الأهل وذلك للباحث بشأن الانتخابات القادمة، معلناً النزول على رغبة الأهل وأبناء

وأعلن الدكتور يوسف الزلزلة خوضه الانتخابات بالندوة الأولى، جاء ذلك بعد لقائه مع الأهل خلال تجمع أقيم بهدف التشاور معهم بهذا الشأن. وفي بداية اللقاء تحدث وزير النفط السابق عبدالمطلب الكاظمي وأشاد بدور الدكتور يوسف الزلزلة خلال المجلس السابق وخاصة إنجازات اللجنة المالية التي كان يترأسها، لافتاً إلى القوانين التي اقترحها الزلزلة وتم إقرارها.

أعلن الدكتور يوسف الزلزلة خوضه الانتخابات بالندوة الأولى، جاء ذلك بعد لقائه مع الأهل خلال تجمع أقيم بهدف التشاور معهم بهذا الشأن. وفي بداية اللقاء تحدث وزير النفط السابق عبدالمطلب الكاظمي وأشاد بدور الدكتور يوسف الزلزلة خلال المجلس السابق وخاصة إنجازات اللجنة المالية التي كان يترأسها، لافتاً إلى القوانين التي اقترحها الزلزلة وتم إقرارها.